

لقاء للمطالبة بقانون موحد للأحوال الشخصية

فيما يحصل التناقض في مفاعيله، لجهة الطلاق والهجر. وتناولت المحامية وفيقة منصور تطبيق الاحوال الشخصية التي تتناقض مع روح الدستور اللبناني، الذي نص على ان اللبنانيين سواسية امام القانون في الحقوق والواجبات. وطالبت الدكتورة فاديا كيوان استاذة العلوم السياسية في الجامعة اليسوعية بالاستفادة من القرار الذي يقر بوجود طائفة الحق العام في لبنان، لاستحداث قانون مدني للأحوال الشخصية.

اللبنانية العمل على استحداث قانون مدني موحد للأحوال الشخصية كونها الوسيط الفاعل بين منظمات المجتمع المدني والقوى السياسية في لبنان، كاشفة عن توقيع مذكرة نيابية في هذا الخصوص. ولفتت المحامية سينا كريكيشيان الى التحفظات التي وضعتها الدولة اللبنانية على اتفاقية «السيداو»، وخصوصاً على قوانين الاحوال الشخصية، لافتة الى التناقض القانوني الحاصل في تطبيق عقد الزواج: فعند ابرامه تطبيق المساواة

عقد «التحالف الوطني» لقاءً حوارياً في كلية العلوم الاجتماعية في جامعة القديس يوسف، في اطار الحملة العربية التي ينظمها بالتنسيق مع منظمات المجتمع المدني في كل من لبنان ومصر، والاردن، وفلسطين، من اجل اقرار قانون وطني موحد للأحوال الشخصية.

وشارك في اللقاء عدد من الاساتذة والمحامين والطلاب. وطالبت وعرفت خلاله منسقة التحالف في لبنان ليندا مطر الهيئة الوطنية لشؤون المرأة